

Distr.  
LIMITED

A/51/L.63  
13 December 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون  
البند ٣٧ من جدول الأعمال

### حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

الأرجنتين، شيلي، فرنسا، فنزويلا، كندا،  
هايتي: مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي"،

وإذ تشير إلى جميع قراراتها ذات الصلة فضلا عن القرارات التي اتخذها بشأن هذه المسألة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان،

وإذ تحيط علما بالقرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية بشأن هذه المسألة،

وإذ تؤكد من جديد أن هدف المجتمع الدولي لا يزال هو المراعاة التامة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ تثني على الشعب الهايتي لسعيه الجاري لإرساء الديمقراطية والعدالة والازدهار الاقتصادي على أساس متين ودائم،

وإذ تؤكد من جديد أيضا دعمها لشعب وحكومة هايتي ولجهودهما لتطوير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتعمير هايتي،

وإذ تعرب عن دعمها القوي لقيادة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز التقدم السياسي في هايتي،

وإذ ترحب بتجديد بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي ومساهمات الممثل الخاص للأمين العام وموظفيه،

وإذ تعرب عن دعمها الكامل لمساهمة البعثة المدنية الدولية في هايتي، ومديرها التنفيذي وموظفيها، ومساهمة بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي في تهيئة مناخ من الحرية والتسامح مؤات للمراعاة التامة لحقوق الإنسان وإعادة الديمقراطية الدستورية بشكل كامل لهايتي، وإذ تشجع البعثة المدنية الدولية على مواصلة تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة للدعم وغيرها من الجهات المشاركة في بناء المؤسسات، بما في ذلك أنشطة تدريب الشرطة،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي، والطلب المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الموجه من رئيس جمهورية هايتي إلى الأمين العام للأمم المتحدة والوارد في مرفق ذلك التقرير<sup>(١)</sup>،

وإذ ترحب بالتحسن المستمر في حالة حقوق الإنسان في هايتي وإذ تلاحظ التصريحات السياسية الصادرة عن السلطات الهايتية بأن حكومة هايتي لا تزال ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وتحسين نظام المساءلة،

١ - ترحب بتوصية الأمين العام الواردة في تقريره بتجديد ولاية الإشراف المشترك للأمم المتحدة مع منظمة الدول الأمريكية في البعثة المدنية الدولية في هايتي، للاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) التحقق من الاحترام التام لهايتي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية بناء على طلب حكومة هايتي في ميدان بناء المؤسسات، مثل تدريب الشرطة أو إقامة نظام قضائي محايد؛

(ج) دعم وضع برنامج لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وذلك من أجل تشجيع تهيئة مناخ من الحرية والتسامح مؤات لإرساء ديمقراطية دستورية طويلة الأجل في هايتي والاسهام في تقوية المؤسسات الديمقراطية؛

٢ - تقرر أن تأذن، على أساس التوصية أعلاه، بتجديد ولاية عنصر الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، وفقا للصلاحيات والطرائق التي تعمل البعثة بموجبها، مع إمكانية اتخاذ قرار آخر بتجديد البعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، استنادا الى تقرير الأمين في الفقرة ٣ أدناه:

٣ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة تقارير منتظمة عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك قرارا يقدم في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ عن ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي وزيادة تمديداتها، آخذا في اعتباره التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الذي سيقدم الى مجلس الأمن بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي:

٤ - تؤكد من جديد مرة أخرى التزام المجتمع الدولي بمواصلة تعاونه التقني والاقتصادي والمالي مع هايتي دعما لجهودها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل تعزيز المؤسسات الهايتية المسؤولة عن إقامة العدل وضمان الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية؛

٥ - تطلب أيضا الى الأمين العام أن يواصل تنسيق جهود جهاز الأمم المتحدة الذي يقوم بتقديم المعونات الإنسانية ويسهم في تنمية هايتي؛

٦ - تقرر أن تبقي البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" قيد النظر في دورتها الحادية والخمسين.

-----